

فهذا الحكم صحيح نازح عن الوجود الواضح الصحيح وهل اذا اضر بوجد ذلك على يده القبح وحيل اليه
المضروب حكم الحاكم بقوله ويصح ان يكون سبعة اختلاف العلماء في ذلك دارية للقبائل
حتى يحل على الاسلام بالضرب والحسد واسبقه وهو اذا جسد الحاكم اكثر من الملة ياد
فليس واضح على الحاكم في ذلك ملاءمة وضاح وهو يرجع من اكثر في ذلك غير علم الكلام
ويورد على ما بين الحاكم ويلازم اسبقوا لنا الجواب واغفوا في ذلك الثواب واغفوا ما
اشكل وقتلوا ما اجل تناو ازيد ذلك الجواب من المولى الكريم المحلل والحسين وبنده والصلوات
والسلام على من ابى بعده وعياله الكرام وصحبه العظام اليوم المشرف والنعيم فاجبت الختم
ما في الصواب رب ربي على حكم الحاكم في هذه الواقعة صحيح فاذا بلاه فعد حيث اعتمد على
هذا النوع الصحيح المغير لغيره العمل والترويج اذ كان المرجوع اليه والمعلوق صحة التعاطيل
خصوصا وقد نأيد هذا بقول القائل له ما صفة الحالة الشريفة وجوابه له بقوله انما علم
وتكرار ذلك منه بعدة مما اعطى المنيعة فاذا الصفة المتكلم بالدينين بوجه هذا الحكم على ربي
المؤمن على ما كان او عليه واستمر ايما وجه اليها يضرب عقده بعد المدة المصروفة وتصل
لفعل ذلك الاجر والمثوبة وقد قال الحسين ربي ارحم ربه عقيب ذلك اسما ان تشبهه
فيما عرفت وكل اجرتي من الحسنين وقال في اسلم استسبب فاراسلم والاقبل
وقال امام العالم الامير ابو جعفر الحسين في الكبر في مثل حكم هذه المسئلة المستطرفة
هذه الورقة فعلا كذا قيل على اسلام وان رجوع عن الاسلام ضربت عقده واذا جسد الحاكم
زيادة على الملة المعهوده فاصلا في الاستيضاح لا يصح عليه ولا لوم اذ لم يرد الا اصلاح
ومن اكثر فتح العلم الكلام وغيره يرد على استحقاق التاديب والتعزير والتوبيخ والتكال وانه
الهادي للصواب والمتم بغير الجواب قال ذلك وكذا جعفر بن محمد الطاطبي الحنفي سبيل الامن
اسمعوا وحال ان يواظبوا بالظن الخفي حامدا ومصليا على محمد وآله وصحبه وسلم
اذرت الجواب ابو الحسن الميمني والاختيار والبقيد من فتاوى الشيخ قاسم في السامري الذي
اسلم ثم رجع عن الاسلام والحريه رب العالمين **واقعة عظيمة** المخلد الذي قضى وقدر
واعين وديت وخول الخبز والشراشيه لان الاله الله وحده لا شريك له شهدا ولا معترف
يوجد لا يتصدق قبل من ابى واستكبر واشهد ان سدينا ومولا ناسمنا عبده ورسوله المطاع
اسره في الليل والنهار من الشمس والقمر والسموات المستطرفة وسلم عليه وعلى آله واصحابه
صلاة وسلاما دائما يوم صفا وجهها ولا فذكر **ويروى** فان الشيء ينكر ويؤخر الى شيئا
يقين منه الوردون والعترة وحق من سجد لوكي واستغفر استغفا فاعلى نفسه من
الوقوف في الامم المقدرة ورجع على من يبعث المشرق واعترا **اقا** باله لا يورث على ترويه ما يورث
كلا فاذ يواجد رسالته من الله عز وجل العمدة عن الوقوع في الامم الاخطر وهذه صورة السؤال

ما قولكم

ما قولكم يعني الله عظم في امره اذ دخلت اليه وكان عظم وارسلت خلفك ولها ما اردت قوله
عن نفسه فوقع عليها وهو لا يعلم بها والمال انها خالصة عن الوجود المستعينة فقلت منه
فلا تكلمت اسنم حمله وضعت ابني وحسن وضعتهما واستلتهما اليك لانه غيرا ليدل على
مقبولة بغيره فثبتت فيهما ثم ان الولد سافر الى ابيها في اربعة وعشرون يوما فاعلمت
من وجهها بغيره فثبتت فيهما ثم ان الولد سافر الى ابيها في اربعة وعشرون يوما فاعلمت
اصح والابن يعرف الحاكم بينهما فاعلم ان الولد الاول سافر الى ابيها في اربعة وعشرون يوما فاعلمت
خلف عنه وما يورث كل واحد من الاخرين ونحوه وماذا يلزم الولد الثاني من الجد والابن
الذكر لوقاقتنا ما جرت بين اناكم اسما لجنه **فتبين** الحريه ما في الصواب كذا في علم اذا
يؤتي الولد الاول وهو واجله ووزوج ابنته وانحصار ائمه في ذلك فلا يشهد التسوية والبق
لا يشهد ولا يورث ولا يورثه في نفسه واخذ له لاهة لا بالبنية لعدم ثبوت سببها من اذا وطئ
امه فانها محض ربه لا يثبت النسب ولا بالزوجة لفساد الكلاخ ولا بالاختصاص لا يكونها محض
بالولد واذا توفقت الامم الاولى وهي الحانها للمتزوج فنصفها لغيرها البنت فرضا ولها
النصف الاخر اذا لم يكن لها نصيبه واذا توفقت هفتا البنت فسد جميعها لتمام الثاني
لولها واذا توفى هذا الولد فلا له الثلث فرضا والباقي ردا اذ لم يكن له نصيبه ولا
يشي للجمه ولما الحرفان احدى المشبهة فلا يرثها وان لم يرثها فمعلم المرء وسقط المند
عن الميت وتمام الحرف الجيد ان اقرت بماسب اليه اربع مرات في اربع مجالس والاولى العلم
بالصواب والذكي وكذا جعفر بن محمد الطاطبي الحنفي عفا الله عنهما حامدا ومصليا وسلمها فبلغ ذلك
بعض خطا العصر فانكر ذلك وقال لا يثبت النسب المنفرد خلاف ذلك ويشهد بما قاله الشيخ في عام
الدين والافتقار الى شرحه في شرح الهداية وما قاله الشيخ كمال الدين بن الجهم في شرح الهداية ايضا وما
قاله صاحب الخلاصة رحمه الله وهو بضم عيار ثم عروفا فاما اعتبارنا الشيخ في قول الدين الاميني
بعضه فان قلت قدرة الاله تعالى حوت عليكم امهاتكم وبناتكم اريد فاذا ثبت الحوت في كل وجه
اترى الحرام من كل وجه واذا استفي الحرام من كل وجه من اين ثبت شبهة الحول قلت سلمنا ان الحرام اتفق
كل وجه ونحن لا ندعي الحرام من وجه حتى يرد السؤال الذي يرد في شبهة الحول وهو حاصله فان
الشبهة ما نسبته القاتل وليس ثابت للايور السؤال فان قلت لو كانت المشبهة ثابتة لوجب العلم
وبثبت النسب قلت منع بعض اصحابنا عدم وجود العلة وعدم ثبوت النسب وعلى قولنا التسليم
تعودتني لجدول العلة وثبوت النسب على وجود الحرام وجدا ومن كل وجه وهذا هو الوجه الحلال